بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

رقم التبليغ :	٨٩١
بتاريخ :	١٨/١٠/٢٠١٦

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٤٢٧٣

السيد/ رئيس مركز ومدينة أبوكبير

تحية طيبة وبعد...

اطلعنا على كتابكم رقم (٤١٩) المؤرخ ٢٠١٤/١/١٦ بشأن النزاع القائم بين مركز ومدينة أبو كبير، وجمعية تنمية المجتمع المحلى بالرحمانية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى بخصوص تسلُّم الجمعية مبنى مجمع خدمات دون صدور قرار ،أو تحرير عقد إيجار لها من السلطة المختصة.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٢ من أكتوبر عام ٢٠١٦م الموافق ١١ من المحرم عام ١٤٣٨هـ ؛ فاستبان لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن: "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية: (أ)... (ب) ... (ج)... (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين...".

واستظهرت الجمعية العمومية من هذا النص، أن المشرع فى قانون مجلس الدولة المشار إليه، ناط بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الفصل برأى مُلزم فى المنازعات التى تنشأ بين الجهات والهيئات المنصوص عليها فى الفقرة (د) من المادة (٦٦) المشار إليها، وهذه الجهات والهيئات جميعاً من أشخاص القانون العام، ومن ثم فإن ولاية الجمعية العمومية تنحسر عن المنازعات التى يكون

أحد أطرافها شخصًا من أشخاص القانون الخاص، ولو كان الطرف الآخر فى المنازعة من أشخاص القانون العام.

كما استظهرت الجمعية العمومية أن الجمعيات الأهلية المنشأة طبقًا لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ تعد من أشخاص القانون الخاص سواء بالنظر إلى أغراضها ،أو على ضوء طبيعتها وكيفية تكوينها ونظم إدارتها.

ولما كان ما تقدم، وكان النزاع الماثل يدور بين مركز ومدينة أبوكبير وجمعية تنمية المجتمع المحلى بالرحمانية، وهى جمعية أهلية من أشخاص القانون الخاص، فمن ثم ينحسر اختصاص الجمعية العمومية عن نظر النزاع الماثل وذلك على النحو المبين بالأسباب.

لـذلـك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢٠١٦/١٠/١٨

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس
المكتب الفني

المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

معتز/